

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المساهمة الخاصة المحدودة

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية - الديوان

16 - اب - 2020

الرقم المتسلسل : 2287

الجهة المتخصصة : إصدار

الرقم: ١١٨٩٠١٨١٩

التاريخ: ١٩/١٢/٢٠١٩

الموافق: ١٩/١٢/٢٠١٩ م

السادة بصرى عن
د. حازم إبراهيم
١١٨

معالي رئيس هيئة الرقابة الشرعية المركزية

الموضوع: القوائم المالية للشركة الأردنية

للصكوك الإسلامية لسنة 2019

إشارة إلى الموضوع أعلاه، أرفق لمعاليتكم القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل السادة خطاب وشركاه (PKF) عن حسابات الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص ومشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة والممول من خلال إصدار صكوك إسلامية عن السنة المنتهية في 2019/12/31.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

د. حازم إبراهيم الخصاونة

رئيس مجلس الإدارة

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

د

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

١ - ١٠

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهم الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترم
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بالتدقيق القوائم المالية للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (شركة مساهمة خاصة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد إلتزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلّق بأحداث أو ظروف يمكن أن تُثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

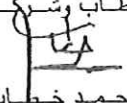
لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن

خطاب وشركاه



محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول، ٢٠١٩

قائمة أ

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
			<u>الموجودات</u>
			الموجودات المتداولة
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٢٣	٥	النقد والتقد المعادل
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	٦	أرصدة مدينة أخرى
١,٤٨٩,٨٥٠	١,٤٦٩,٣٠٣		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
١٩,٢٦٦,٦٦٧	١٢,٤٦٦,٦٦٧	٧	ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك
٢٠,٧٥٦,٥١٧	١٣,٩٣٥,٩٧٠		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق المساهمين</u>
			المطلوبات المتداولة
٤٦,٩٠٦	٢٢,٠٦١	٨	أرصدة دائنة أخرى
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠	٩	المطلوبات غير المتداولة
٢٠,٥٦٤,١٠٠	١٣,٧٠٠,١٩١		صكوك تمويل إسلامية
			مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١	رأس المال
١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠		الاحتياطي الإجمالي
١٢٩,٩١٧	١٧٣,٢٧٩		أرباح مدورة
١٩٢,٤١٧	٢٣٥,٧٧٩		مجموع حقوق المساهمين
٢٠,٧٥٦,٥١٧	١٣,٩٣٥,٩٧٠		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة ب

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
٨٧,٥٤٣	٨٢,٢٩٦	١٠	الإيرادات
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤١	١١	صافي إيراد إجارة منتهية بالتمليك
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٣٥)	١٢	المصاريف الإدارية
٧٢٤,٧٩٢	٥٢٠,١٠٢		ربح السنة قبل حصة حملة الصكوك
(٦٦٤,٣٥٣)	(٤٧٦,٧٤٠)	١١	حصة حملة الصكوك
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٦٢		الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة (ج)

المجموع دينار	أرباح مدورة دينار	الاحتياطي الإجباري دينار	رأس المال دينار	
-٢٠١٨				
١٣١,٩٧٨	٧٣,٧٨٠	٨,١٩٨	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨
٦٠,٤٣٩	٦٠,٤٣٩	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(٤,٣٠٢)	٤,٣٠٢	-	المحول إلى الإحتياطي الإجباري
١٩٢,٤١٧	١٢٩,٩١٧	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
-٢٠١٩				
١٩٢,٤١٧	١٢٩,٩١٧	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
٤٣,٣٦٢	٤٣,٣٦٢	-	-	الدخل الشامل للسنة
٢٣٥,٧٧٩	١٧٣,٢٧٩	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة د

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
			<u>الأنشطة التشغيلية</u>
			ربح السنة
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٦٢		تعديلات
			إستهلاك
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	٧	إيرادات منح مؤجلة
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٢٥)	١٠	التغيرات في رأس المال العامل:
			أرصدة مدينة أخرى
٤٢,٦١٨	٤٢,٦١٨		أرصدة دائنة أخرى
١,٠٧٠	(٩٢٠)		منح مقبوضة
٧٢,٠٧٠	١٥,٠٠٠		صكوك تمويل إسلامية
(٦,٨٣٩,٠٦٣)	(٦,٨٣٩,٠٦٤)		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
١١٠,٠٣٠	٢٢,٠٧١		التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة
١١٠,٠٣٠	٢٢,٠٧١		التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة
١١٨,٦٣٢	٢٢٨,٦٦٢		النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٣٣	٥	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسست الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ وسجلت لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة في سجل الشركات ذات الغرض الخاص تحت رقم (١) وإن مركز تسجيل الشركة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية وبرأس مال (٥٠,٠٠٠) دينار موزع كما يلي:

اسم المساهم	نسبة المساهمة %	الجنسية	مبلغ المساهمة دينار
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	١٠٠	أردني	٥٠,٠٠٠

يتمثل نشاط الشركة في:

- تملك الاموال غير المنقولة لتنفيذ غايات الشركة
- وإصدار صكوك التمويل الإسلامي بموجب أي من العقود التي تنظم صكوك التمويل الإسلامي
- تسويق الصكوك الإسلامية وتداولها وفق أحكام التشريعات المرعية
- التأجير التمويلي عقداً من العقود التي تبنى عليها صكوك التمويل الإسلامي وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

تم اعتماد القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل السيد المدير العام والسيد المدير المالي.

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللوائح المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

إن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار .

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل.
 - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي.
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) تعديلات الخطة أو التقليل أو التسوية.
 - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة
- إن إتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات".

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات"

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٤) "تجديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" ورقم (٢٧) "تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود الإيجار" يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد داخل قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك التي في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) على عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المؤجر.

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معاملة ضريبية غير مؤكدة على حدة أو إعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI) وأن يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج (SPPI) بغض النظر عن الحدث أو الطرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر

وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجمة عن عملية بيع أو تحويل الإستثمار في الشركة التابعة إلى إستثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة- وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة على مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر أن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركات الحليفة و المشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ينطبق على هذه الإستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الإستثمار، كتعديلات على صافي الإستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون هنالك أثر جوهري على البيانات المالية للشركة عند تطبيق المعايير أعلاه.

٤ أهم السياسات المحاسبية

النقد والنقد المعادل

إن بند النقد والنقد المعادل يتمثل في الحسابات الجارية لدى البنك.

أرصدة المدينة أخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

ممتلكات مؤجرة

- يتم تسجيل المباني المؤجرة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجرة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتأميك.

أرصدة الدائنة أخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

ضريبة الدخل

تقوم الشركة بأخذ مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، حيث ينص هذا المعيار على تسجيل الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق ما بين القيمة المحاسبية والضريبية للموجودات والمطلوبات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإحتياطي الإجباري

يتم تكوين الإحتياطي الإجباري وفقاً لأحكام المادة (٨٥) من قانون الشركات الأردني، وذلك باقتطاع ما نسبته ١٠% من صافي أرباح السنة، ويستمر الاقتطاع سنوياً على أن لا يتجاوز هذا الإحتياطي ربع رأسمال الشركة.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

٥ النقد والنقد المعادل

٢٠١٨	٢٠١٩
دينار	دينار
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٣٣

حساب جاري لدى البنك

٦ أرصدة مدينة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩
دينار	دينار
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠

عوائد الإجارة وأقساط الإجارة المستحقة (°)

(°) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية "المستأجر" من أقساط وعوائد الإجارة المستحقة لعقد الإجارة المنتهية بالتأميك الغير مدفوعة والتي تخص العام الحالي.

٧ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومباني مؤجرة (°)
دينار

٢٠١٩	التكلفة
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
مجمع الاستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩	١٤,٧٣٣,٣٣٣
إستهلاكات خلال السنة	٦,٨٠٠,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩	٢١,٥٣٣,٣٣٣
صافي القيمة الدفترية	١٢,٤٦٦,٦٦٧

٢٠١٨	التكلفة
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	٣٤,٠٠٠,٠٠٠
مجمع الاستهلاك المتراكم	
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨	٧,٩٣٣,٣٣٣
إستهلاكات خلال السنة	٦,٨٠٠,٠٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨	١٤,٧٣٣,٣٣٣
صافي القيمة الدفترية	١٩,٢٦٦,٦٦٧

(*) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجارة منتهية بالتمليك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبنى بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل قيمة العقد.

٨ أرصدة دائنة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	منح مؤجلة (إيضاح ٨/١)
دينار	دينار	مصاريف مستحقة الدفع
٤٤,٩٦٦	٢١,٠٤١	المجموع
١,٩٤٠	١,٠٢٠	
٤٦,٩٠٦	٢٢,٠٦١	

(١/٨) منح مؤجلة

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
-	٤٤,٩٦٦	الرصيد في بداية السنة
٧٢,٠٧٠	١٥,٠٠٠	المقبوض خلال السنة
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٢٥)	إطفاء منحة مؤجلة (إيضاح - ١٠)
٤٤,٩٦٦	٢١,٠٤١	الرصيد في نهاية السنة

يمثل هذا البند المنحة المقدمة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة المالية) لتغطية المصاريف الإدارية للشركة.

٩ صكوك تمويل إسلامية

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٢٠,٥١٧,١٩٤	الرصيد في بداية السنة
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التاجير المنتهي بالتمليك
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	المدفوع لحملة الصكوك
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠	الرصيد في نهاية السنة

(٥) حملة صكوك تمويل إسلامية

إن حصة الشركة من عوائد المشروع ناتجة عن عقد الإيجار المنتهي بالتملك والناتج عن الصك الإسلامي التالي:

- نوع الصكوك المعروضة: إن الصكوك المعروضة هي صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك.
- عدد الصكوك المعروضة: (٣٤,٠٠٠) صك إجارة منتهية بالتمليك.
- الغاية من الإصدار: استكمال مبنى وزارة المالية الجديد والكائن في العاصمة عمان، والواقع شمال ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) بجانب هيئة الأوراق المالية.
- نوع العرض: عرض موجه للبنوك (الإسلامية والتقليدية) وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وشركات التأمين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكما هو مبين في نشرة الإصدار.
- تاريخ الإصدار: ٢٠١٦/١٠/١٧.
- تاريخ الاستحقاق: ٢٠٢١/١٠/١٧.
- فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١,٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).
- قيمة الصك الاسمية (١,٠٠٠) دينار أردني.
- القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.
- تاريخ الإطفاء: ٢٠٢١/١٠/١٧.
- التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: (٣/٠١%) سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته، (٢/٥١%) سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٣,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجازة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢) وذلك في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠.

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً).

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني .

الحافظ الأمين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ١/٨/صك ٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٢٠١٦/٨/٢٤.

تاريخ نفاذ النشرة: تم إنفاذ النشرة بموجب القرار رقم (٢٠١٦/٩) تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

١٠ الإيرادات

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٧١	حصة الشركة من عوائد المشروع (إيضاح - ١١)
٢٧,١٠٤	٣٨,٩٢٥	منح حكومية (إيضاح ٨/أ)
٨٧,٥٤٣	٨٢,٢٩٦	المجموع

١١ صافي إيرادات التآجير المنتهي بالتمليك/حصة حملة الصكوك

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	أقساط الإجازة
٧٢٤,٧٩٢	٥٢٠,١١٢	عائد إجازة
(٦,٨٠٠,٠٠٠)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	استهلاك مباني موجرة إجازة منتهية بالتملك
(٦٠,٤٣٩)	(٤٣,٣٧١)	يطرح عائد الشركة (إيضاح - ١٠)
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤١	المجموع

١٢ المصاريف الإدارية

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٩,٦٠٠	١٩,٩٠٠	أتعاب محامى
-	١٢,٠٠٠	أتعاب أمين الإصدار
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	رسوم تسجيل الصكوك الإسلامية
١,٧٤٠	١,٧٤٠	أتعاب مهنية
٢٥٠	٢٥٠	رسوم ادراج صكوك لدى البورصة
١٤	٤٥	عمولات بنكية
٥٠٠	-	مكافآت
٢٧,١٠٤	٣٨,٩٣٥	المجموع

١٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الحساب الجاري لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من الأرصدة الدائنة الأخرى.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٤ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة، وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض الشركة إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل الشركة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١.٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية، وتقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل، هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية، وإن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال والإحتياطي الإجباري والأرباح المدورة والبالغ مجموعها ٢٣٥,٧٧٩ دينار أردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ (٢٠١٨: ١٩٢,٤١٧ دينار أردني).

مشروع مئى وزارة المالية التابع

للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقري ر مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مشروع مبنى وزارة المالية التابع

للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك

د

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

٨ - ١

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترمين
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بالتدقيق القوائم المالية لمشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملزمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد إلزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر آخر

إن هذه القوائم المالية معدة لأغراض الإدارة وإن الشركة تقوم بإعداد قوائم مالية تشمل جميع إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات الشركة وقد تم تدقيق القوائم المالية للشركة التي تشمل تلك البنود وأصدرنا تقريرنا عليها برأي غير متحفظ بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريبية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن

خطاب وشركاه


محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة أ

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
			<u>الموجودات</u>
			الموجودات المتداولة
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	٥	أرصدة مدينة أخرى
			الموجودات غير المتداولة
١٩,٢٦٦,٦٦٧	١٢,٤٦٦,٦٦٧	٦	ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك
٢٠,٥٢٧,٨٥٥	١٣,٦٨٥,٢٣٧		مجموع الموجودات
			<u>المطلوبات وحقوق حملة الصكوك</u>
			المطلوبات المتداولة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧	٧	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧		مجموع المطلوبات
			حقوق حملة الصكوك
١٩,٨٥٢,٨٤١	١٢,٥٣٧,٠٣٧		حملة الصكوك
٦٦٤,٣٥٣	١,١٤١,٠٩٣		أرباح مدورة
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠		مجموع حقوق حملة الصكوك
٢٠,٥٢٧,٨٥٥	١٣,٦٨٥,٢٣٧		مجموع المطلوبات وحقوق حملة الصكوك

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة ب

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠		أقساط الإجارة
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	٨	صافي عوائد الإجارة
(٦,٨٠٠,٠٠٠)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	٦	استهلاك مباني مؤجرة إجارة منتهية بالتملك
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠		حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات الإجارة للسنة

مشروع ميني وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

(ج) قائمة

المجموع	أرباح مدورة	حملة الصكوك
دينار	دينار	دينار
٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٨٥١,٩٦٤	٢٦,٥٠٤,٢٩٣
-	(٨٥١,٩٦٤)	٨٥١,٩٦٤
(٧,٥٠٣,٤١٦)	-	(٧,٥٠٣,٤١٦)
٦٦٤,٣٥٣	٦٦٤,٣٥٣	-
٢٠,٥١٧,١٩٤	٦٦٤,٣٥٣	١٩,٨٥٢,٨٤١

-٢٠١٨

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨
المحول إلى حملة الصكوك من الأرباح المدورة
المسدد إلى حملة الصكوك
حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

٢٠,٥١٧,١٩٤	٦٦٤,٣٥٣	١٩,٨٥٢,٨٤١
(٧,٣١٥,٨٠٤)	-	(٧,٣١٥,٨٠٤)
٤٧٦,٧٤٠	٤٧٦,٧٤٠	-
١٣,٦٧٨,١٣٠	١,١٤١,٠٩٣	١٢,٥٣٧,٠٣٧

-٢٠١٩

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
المسدد إلى حملة الصكوك
حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة د

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
دينار	دينار	
		الأنشطة التشغيلية
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	ربح السنة
		تعديلات:
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	استهلاكات
		التغيرات في رأس المال العامل:
٤٢,٦١٨	٤٢,٦١٨	الأرصدة المدينة الأخرى
(٣,٥٥٥)	(٣,٥٥٤)	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
٧,٥٠٣,٤١٦	٧,٣١٥,٨٠٤	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة التمويلية
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	المدفوع إلى حملة الصكوك
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
-	-	التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة
-	-	التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة
-	-	النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسس مشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص من العقد التالي:

- المؤجر: الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (مساهمة خاصة محدودة).
 - المستأجر: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بوزارة المالية.
 - الأصول المؤجرة: قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان، والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) خمسة عشر ألفاً ومائتين وخمسة وثمانون متراً مربعاً، والتي تحمل الصفة التنظيمية، مكاتب ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة، وما عليها وما سيقام عليها.
 - مدة الإيجار: تكون مدة الإيجار خمسة سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
 - بدل الإيجار: اتفق الطرفان على أن يكون بدل الإيجار عن كامل مدة الإيجار مبلغاً وقدره (٠٤١ / ٣٦,٧٧٢,٧١٣) ستة وثلاثون مليوناً وسبعمائة واثنان وسبعون ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر ديناراً أردنياً و(٠٤١) فلساً يلتزم المستأجر بدفعها للمؤجر.
- تم إقرار القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٦ آذار ٢٠٢٠.

معلومات الصكوك المصدرة:

- نوع الصكوك المعروضة: إن الصكوك المعروضة هي صكوك الإجارة المنتهية بالتملك.
- عدد الصكوك المعروضة: (٣٤,٠٠٠) صك إجارة منتهية بالتملك.
- الغاية من الإصدار: استكمال مبنى وزارة المالية الجديد والكائن في العاصمة عمان، والواقع شمال ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) بجانب هيئة الأوراق المالية.
- نوع العرض: عرض موجه للبنوك (الإسلامية والتقليدية) وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وشركات التأمين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكما هو مبين في نشرة الإصدار.
- تاريخ الإصدار: ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦.
- تاريخ الاستحقاق: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١,٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).
- قيمة الصك الاسمية: (١,٠٠٠) دينار أردني.
- القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.
- تاريخ الإطفاء: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: ٣.٠١ % سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته، (٠.٢٥١ %) سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٢,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجارة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر، وتم الإعلان عن جدول توزيع دفعات العائد والأقساط بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب وتحديد نسبة بدل الإجارة النهائي بموجب شروط وأحكام هذه النشرة. وفي حالة وقوع تاريخ استحقاق دفع الربح في يوم عطلة رسمية، فإن هذه المبالغ سوف تدفع في يوم العمل التالي.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً) .

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني.

الحافظ الامين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ٨/١/صك ٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٨ أيلول ٢٠١٦.
والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أبوفي) الصادرة عن هيئة المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللوائح المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمشروع.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بإستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار .
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) تعديلات الخطة أو التقليل أو التسوية.
- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة
- إن إتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات".

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات"

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٤) "تجديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" ورقم (٢٧) "تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود الإيجار" يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد داخل قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك التي في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) على عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المؤجر.

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدا أو إعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI) وأن يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج (SPPI) بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجمة عن عملية بيع أو تحويل الإستثمار في الشركة التابعة إلى إستثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة- وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة على مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر إن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ينطبق على هذه الإستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الإستثمار، كتعديلات على صافي الإستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون هنالك أثر جوهري على البيانات المالية للشركة عند تطبيق المعايير أعلاه.

٤ أهم السياسات المحاسبية

الأرصدة المدينة الأخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

الأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الالتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

ضريبة الدخل

تقوم الشركة بأخذ مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، حيث ينص هذا المعيار على تسجيل الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق ما بين القيمة المحاسبية والضريبية للموجودات والمطلوبات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المشروع التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ممتلكات مؤجرة

- يتم تسجيل المباني المؤجرة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجرة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتسليم.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملات أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المشروع القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المشروع القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

٥ أرصدة مدينة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	إيرادات مستحقة (٥)

(٥) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية المستأجر من أقساط وعوائد الإجارة المنتهية بالتملك المستحقة الغير مدفوعة والتي تخص العام الحالي.

٦ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومبنى وزارة المالية المؤجر (٥) دينار	٢٠١٩	٢٠١٨
	<u>الكلفة</u>	<u>الكلفة</u>
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨
	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
١٤,٧٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٦,٨٠٠,٠٠٠	استهلاك خلال السنة	استهلاكات خلال السنة
٢١,٥٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨
١٢,٤٦٦,٦٦٧	<u>الصافي</u>	<u>الصافي</u>
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨
	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
٧,٩٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٦,٨٠٠,٠٠٠	استهلاكات خلال السنة	استهلاكات خلال السنة
١٤,٧٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩	الرصيد كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٨
١٩,٢٦٦,٦٦٧	<u>الصافي</u>	<u>الصافي</u>

(٥) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجارة منتهية بالتملك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبنى بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل مدة العقد.

٧ معاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة الشركاء الرئيسيون والشركات والإدارة التنفيذية العليا.

فيما يلي ملخص للمعاملات مع جهات ذات علاقة الظاهرة في قائمة المركز المالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧	الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع المملوكة (*)
		(*) وهي الشركة التي تتولى إدارة مشروع مبنى وزارة المالية.

٨ صافي عوائد إيجار

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٧٢٤,٧٠٢	٥٢٠,١١١	عائد الإجارة
(٦٠,٣٤٩)	(٤٣,٣٧١)	يطرح: حصة الشركة من العائد
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	الصافي (*)

٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من المبالغ المستحقة لجهات ذات علاقة.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٠ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن المشروع غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المشروع، وترى المشروع بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما يحتفظ المشروع بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض المشروع إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل المشروع على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات المشروع هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١.٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

مشروع مبنى وزارة المالية التابع

للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مشروع مبنى وزارة المالية التابع

للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك

د

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

١ - ٨

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهمي مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترمين
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بالتدقيق القوائم المالية لمشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر آخر

إن هذه القوائم المالية معدة لأغراض الإدارة وإن الشركة تقوم بإعداد قوائم مالية تشمل جميع إيرادات ومصروفات وأصول والتزامات الشركة وقد تم تدقيق القوائم المالية للشركة التي تشمل تلك البنود وأصدرنا تقريرنا عليها برأي غير متحفظ بتاريخ ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن

خطاب وشركاه



محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠

مشروع ميني وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة أ

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	٥	أرصدة مدينة أخرى
			الموجودات غير المتداولة
١٩,٢٦٦,٦٦٧	١٢,٤٦٦,٦٦٧	٦	ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك
٢٠,٥٢٧,٨٥٥	١٣,٦٨٥,٢٣٧		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق حملة الصكوك
			المطلوبات المتداولة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧	٧	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧		مجموع المطلوبات
			حقوق حملة الصكوك
١٩,٨٥٢,٨٤١	١٢,٥٣٧,٠٣٧		حملة الصكوك
٦٦٤,٣٥٣	١,١٤١,٠٩٣		أرباح مدورة
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠		مجموع حقوق حملة الصكوك
٢٠,٥٢٧,٨٥٥	١٣,٦٨٥,٢٣٧		مجموع المطلوبات وحقوق حملة الصكوك

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٠ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة ب

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠		أقساط الإجارة
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	٨	صافي عوائد الإجارة
(٦,٨٠٠,٠٠٠)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	٦	استهلاك مباني مؤجرة إجارة منتهية بالتملك
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠		حصة حملة الصكوك من صافي إيراد الإجارة للسنة

مشروع ميني وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق حملة الصكوك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة (ج)

المجموع دينار	أرباح مدورة دينار	حملة الصكوك دينار
٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٨٥١,٩٦٤	٢٦,٥٠٤,٢٩٣
-	(٨٥١,٩٦٤)	٨٥١,٩٦٤
(٧,٥٠٣,٤١٦)	-	(٧,٥٠٣,٤١٦)
٦٦٤,٣٥٣	٦٦٤,٣٥٣	-
٢٠,٥١٧,١٩٤	٦٦٤,٣٥٣	١٩,٨٥٢,٨٤١

-٢٠١٨

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨
المحول إلى حملة الصكوك من الأرباح المدورة
المسدد إلى حملة الصكوك
حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

٢٠,٥١٧,١٩٤	٦٦٤,٣٥٣	١٩,٨٥٢,٨٤١
(٧,٣١٥,٨٠٤)	-	(٧,٣١٥,٨٠٤)
٤٧٦,٧٤٠	٤٧٦,٧٤٠	-
١٣,٦٧٨,١٣٠	١,١٤١,٠٩٣	١٢,٥٣٧,٠٣٧

-٢٠١٩

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
المسدد إلى حملة الصكوك
حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التأجير للسنة
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة د

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
دينار	دينار	
		الأنشطة التشغيلية
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	ربح السنة
		تعديلات:
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	٦ استهلاكات
		التغيرات في رأس المال العامل:
٤٢,٦١٨	٤٢,٦١٨	الأرصدة المدينة الأخرى
(٣,٥٥٥)	(٣,٥٥٤)	مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
٧,٥٠٣,٤١٦	٧,٣١٥,٨٠٤	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة التمويلية
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	المدفوع إلى حملة الصكوك
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية
-	-	التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة
-	-	التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة
-	-	النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة

مشروع مبنى وزارة المالية التابع
للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسس مشروع مبنى وزارة المالية التابع للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص من العقد التالي:

- المؤجر: الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (مساهمة خاصة محدودة).
 - المستأجر: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ممثلة بوزارة المالية.
 - الأصول المؤجرة: قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان، والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) خمسة عشر ألفاً ومائتين وخمسة وثمانون متراً مربعاً، والتي تحمل الصفة التنظيمية، مكاتب ضمن سكن (ب) بأحكام خاصة، وما عليها وما سيقام عليها.
 - مدة الإيجار: تكون مدة الإيجار خمسة سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
 - بدل الإيجار: اتفق الطرفان على أن يكون بدل الإيجار عن كامل مدة الإيجار مبلغاً وقدره (٣٦,٧٧٢,٧١٣ / ٠٤١) ستة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وإثنان وسبعون ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر ديناراً أردنياً و(٠٤١) فلساً يلتزم المستأجر بدفعها للمؤجر.
- تم إقرار القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ ٦ آذار ٢٠٢٠.

معلومات الصكوك المصدرة:

- نوع الصكوك المعروضة: إن الصكوك المعروضة هي صكوك الإجارة المنتهية بالتملك.
- عدد الصكوك المعروضة: (٣٤,٠٠٠) صك إجارة منتهية بالتملك.
- الغاية من الإصدار: استكمال مبنى وزارة المالية الجديد والكائن في العاصمة عمان، والواقع شمال ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) بجانب هيئة الأوراق المالية.
- نوع العرض: عرض موجه للبنوك (الإسلامية والتقليدية) وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وشركات التأمين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكما هو مبين في نشرة الإصدار.
- تاريخ الإصدار: ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦.
- تاريخ الاستحقاق: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١,٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).
- قيمة الصك الاسمية: (١,٠٠٠) دينار أردني.
- القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.
- تاريخ الإطفاء: ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١.
- التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: ٣.٠١ % سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته (٠.٢٥١ %) سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٣,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجارة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر، ويتم الإعلان عن جدول توزيع دفعات العائد والأقساط بعد الانتهاء من عملية الاكتتاب وتحديد نسبة بدل الإجارة النهائي بموجب شروط وأحكام هذه النشرة. وفي حالة وقوع تاريخ استحقاق دفع الربح في يوم عطلة رسمية، فإن هذه المبالغ سوف تدفع في يوم العمل التالي.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً) .

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني.

الحافظ الأمين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ١/٨/٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٨ أيلول ٢٠١٦.
والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية ووفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللوائح المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمشروع.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) تعديلات الخطة أو التقليل أو التسوية.
- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة
- إن إتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية بإستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات".

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات"

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٤) "تجديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" ورقم (٢٧) "تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود الإيجار" يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد داخل قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية بإستخدام مبادئ مماثلة لتلك التي في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) على عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المؤجر.

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدا أو إعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI) وأن يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج (SPPI) بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والنتيجة عن عملية بيع أو تحويل الإستثمار في الشركة التابعة إلى إستثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة- وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة على مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر إن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ينطبق على هذه الإستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الإستثمار، كتعديلات على صافي الإستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون هناك أثر جوهري على البيانات المالية للشركة عند تطبيق المعايير أعلاه.

٤ أهم السياسات المحاسبية

الأرصدة المدينة الأخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

الأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الالتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم اعتماد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

ضريبة الدخل

تقوم الشركة بأخذ مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، حيث ينص هذا المعيار على تسجيل الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق ما بين القيمة المحاسبية والضريبة للموجودات والمطلوبات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المشروع التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ممتلكات مؤجلة

- يتم تسجيل المباني المؤجلة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجلة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتملك.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملة أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملة أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المشروع القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المشروع القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

٥ أرصدة مدينة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩
دينار	دينار
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠

إيرادات مستحقة (*)

(*) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية المستأجر من أقساط وعوائد الإجارة المنتهية بالتملك المستحقة الغير مدفوعة والتي تخص العام الحالي.

٦ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومبنى وزارة المالية المؤجر (*) دينار	٢٠١٩
	<u>الكلفة</u>
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
١٤,٧٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٩
٦,٨٠٠,٠٠٠	استهلاك خلال السنة
٢١,٥٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
١٢,٤٦٦,٦٦٧	<u>الصافي</u>
	٢٠١٨
	<u>الكلفة</u>
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
	<u>مجمع الاستهلاك المتراكم</u>
٧,٩٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الثاني ٢٠١٨
٦,٨٠٠,٠٠٠	استهلاكات خلال السنة
١٤,٧٣٣,٣٣٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
١٩,٢٦٦,٦٦٧	<u>الصافي</u>

(*) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجارة منتهية بالتملك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبني بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل مدة العقد.

٧ معاملات مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات العلاقة الشركاء الرئيسيون والشركات والإدارة التنفيذية العليا.

فيما يلي ملخص للمعاملات مع جهات ذات علاقة الظاهرة في قائمة المركز المالي:

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
		مبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة
١٠,٦٦١	٧,١٠٧	الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع المملوكة (*)
		(*) وهي الشركة التي تتولى إدارة مشروع مبنى وزارة المالية.

٨ صافي عوائد ايجار

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٧٢٤,٧٠٢	٥٢٠,١١١	عائد الإجارة
(٦٠,٣٤٩)	(٤٣,٣٧١)	يطرح: حصة الشركة من العائد
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	الصافي (*)

٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من المبالغ المستحقة لجهات ذات علاقة.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٠ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن المشروع غير معرض لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المشروع، وترى المشروع بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما يحتفظ المشروع بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض المشروع إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل المشروع على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات المشروع هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١.٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المنتهية في

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

جدول المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة

أ

قائمة المركز المالي

ب

قائمة الدخل الشامل

ج

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

د

قائمة التدفقات النقدية

الصفحة

١ - ١٠

إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى مساهم الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص المحترم
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد قمنا بالتدقيق القوائم المالية للشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص (شركة مساهمة خاصة)، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للأساس المبين في إيضاح رقم (٢).

اساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد إلزمتنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة للأساس المبين في إيضاح رقم (٢) ومسؤولة عن إعداد أنظمة الرقابة الداخلية والذي تعتبره الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

كما وتشمل مسؤولية الإدارة عند إعدادها للقوائم المالية تقييم قدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عندما ينطبق ذلك، عن المسائل ذات العلاقة بالإستمرارية واستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها إذا لم يوجد لديها بديل منطقي خلاف ذلك.

إن الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة هم المسؤولين على الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا.

التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري، إن وجد.

إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت، بشكل فردي أو إجمالي، ممكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة الإجتهد المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتقليل تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد والتحرّفات أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل لإستنتاج حول مدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإنه يتطلب منا ان نلفت الانتباه في تقرير التدقيق إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في الحد من قدرة الشركة على الاستمرار.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة بخصوص، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا بالإضافة إلى أمور أخرى.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

تحتفظ الشركة بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة ونوصي الهيئة العامة بإقرارها.

بي كي إف - الأردن

خطاب وشركاه


محمد خطاب

(إجازة رقم ٧٣٠)

Sh & Co.

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

١٢ كانون الثاني ٢٠٢٠

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة أ

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٣٣	٥	النقد والنقد المعادل
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	٦	أرصدة مدينة أخرى
١,٤٨٩,٨٥٠	١,٤٦٩,٣٠٣		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
١٩,٢٦٦,٦٦٧	١٢,٤٦٦,٦٦٧	٧	ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتمليك
٢٠,٧٥٦,٥١٧	١٣,٩٣٥,٩٧٠		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات المتداولة
٤٦,٩٠٦	٢٢,٠٦١	٨	أرصدة دائنة أخرى
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠	٩	المطلوبات غير المتداولة
٢٠,٥٦٤,١٠٠	١٣,٧٠٠,١٩١		صكوك تمويل إسلامية
			مجموع المطلوبات
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١	حقوق المساهمين
١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠		رأس المال
١٢٩,٩١٧	١٧٣,٢٧٩		الاحتياطي الإجمالي
١٩٢,٤١٧	٢٣٥,٧٧٩		أرباح مدرة
٢٠,٧٥٦,٥١٧	١٣,٩٣٥,٩٧٠		مجموع حقوق المساهمين
			مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة ب

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دينار	دينار		
٨٧,٥٤٣	٨٢,٢٩٦	١٠	الإيرادات
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤١	١١	صافي إيرادات إجارة منتهية بالتمليك
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٣٥)	١٢	المصاريف الإدارية
٧٢٤,٧٩٢	٥٢٠,١٠٢		ربح السنة قبل حصة حملة الصكوك
(٦٦٤,٣٥٣)	(٤٧٦,٧٤٠)	١١	حصة حملة الصكوك
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٦٢		الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص
شركة مساهمة خاصة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة (ج)

المجموع دينار	أرباح مدورة دينار	الاحتياطي الإجباري دينار	رأس المال دينار	
٢٠١٨ -				
١٣١,٩٧٨	٧٣,٧٨٠	٨,١٩٨	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨
٦٠,٤٣٩	٦٠,٤٣٩	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(٤,٣٠٢)	٤,٣٠٢	-	المحول إلى الاحتياطي الإجباري
١٩٢,٤١٧	١٢٩,٩١٧	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
٢٠١٩ -				
١٩٢,٤١٧	١٢٩,٩١٧	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
٤٣,٣٦٢	٤٣,٣٦٢	-	-	الدخل الشامل للسنة
٢٣٥,٧٧٩	١٧٣,٢٧٩	١٢,٥٠٠	٥٠,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

إن الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٥ تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

قائمة د

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
دينار	دينار	
		<u>الأنشطة التشغيلية</u>
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٦٢	ربح السنة
		تعديلات
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	٧ استهلاك
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٢٥)	١٠ إيرادات منح مؤجلة
		التغيرات في رأس المال العامل:
٤٢,٦١٨	٤٢,٦١٨	أرصدة مدينة أخرى
١,٠٧٠	(٩٢٠)	أرصدة دائنة أخرى
٧٢,٠٧٠	١٥,٠٠٠	منح مقبوضة
(٦,٨٣٩,٠٦٣)	(٦,٨٣٩,٠٦٤)	صكوك تمويل إسلامية
١١٠,٠٣٠	٢٢,٠٧١	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
١١٠,٠٣٠	٢٢,٠٧١	التغير في النقد والنقد المعادل خلال السنة
١١٨,٦٣٢	٢٢٨,٦٦٢	التغير في النقد والنقد المعادل كما في بداية السنة
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٣٣	٥ النقد والنقد المعادل كما في نهاية السنة

الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

شركة مساهمة خاصة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

إيضاحات حول القوائم المالية

١ عام

تأسست الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٥ وسجلت لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة في سجل الشركات ذات الغرض الخاص تحت رقم (١) وإن مركز تسجيل الشركة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية وبرأس مال (٥٠,٠٠٠) دينار موزع كما يلي:

اسم المساهم	نسبة المساهمة	الجنسية	مبلغ المساهمة
	%		دينار
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	١٠٠	أردني	٥٠,٠٠٠

يتمثل نشاط الشركة في:

- تملك الاموال غير المنقولة لتنفيذ غايات الشركة
- وإصدار صكوك التمويل الإسلامي بموجب أي من العقود التي تنظم صكوك التمويل الإسلامي
- تسويق الصكوك الإسلامية وتداولها وفق أحكام التشريعات المرعية
- التأجير التمويلي عقداً من العقود التي تبنى عليها صكوك التمويل الإسلامي وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

تم اعتماد القوائم المالية للشركة ومشروعها من قبل السيد المدير العام والسيد المدير المالي.

٢ أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وللقوانين المحلية النافذة وفي حال عدم وجود معايير تعالج بعض الأمور يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الإسلامية.
- تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية.
- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة.

إن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) عقود الإيجار .

- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن من معالجات ضريبة الدخل.
 - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) ميزات الدفع المسبق مع التعويض السلبي.
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩) تعديلات الخطة أو التقليل أو التسوية.
 - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر وشركاته الحليفة أو مشاريعه المشتركة
 - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة
- إن إتباع المعايير المعدلة أعلاه لم يؤثر على المبالغ أو الإفصاحات الواردة في القوائم المالية باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات".

معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات"

يحل معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) "الإيجارات" بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٤) "تجديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار" وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" ورقم (٢٧) "تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود الإيجار" يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالإعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد داخل قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك التي في معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٦) على عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي المؤجر.

تفسير رقم (٢٣) - لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية - عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على المنشأة تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدا أو إعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩): ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية (SPPI) وأن يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج (SPPI) بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): بيع أو تحويل العملات بين المستثمر

وشركائه الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والنتيجة عن عملية بيع أو تحويل الإستثمار في الشركة التابعة إلى إستثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشترك. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة- وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٣) - بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة على مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر إن يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن على الشركة تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) على الإستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا يتم الاعتراف بها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ولكن في جوهرها تشكل جزءاً من صافي الإستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث أن نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) ينطبق على هذه الإستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في صافي قيمة الإستثمار، كتعديلات على صافي الإستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) الإستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لا تتوقع الإدارة بأن يكون هنالك أثر جوهري على البيانات المالية للشركة عند تطبيق المعايير أعلاه.

٤ أهم السياسات المحاسبية

النقد والنقد المعادل

إن بند النقد والنقد المعادل يتمثل في الحسابات الجارية لدى البنك.

أرصدة المدينة أخرى

يتم الاعتراف بالأرصدة المدينة الأخرى بقيمة المبالغ المدفوعة لموردي الخدمات مقابل خدمات سيتم استلامها في المستقبل، أو بقيمة المبالغ التي تم دفعها لأطراف خارجية وسيتم استردادها في المستقبل.

ممتلكات مؤجرة

- يتم تسجيل المباني المؤجرة بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة لتدني القيمة.
- تستخدم المنشأة طريقة القسط الثابت في استهلاك المباني المؤجرة على كامل مدة عقد الإجارة المنتهية بالتأميك.

أرصدة الدائنة أخرى

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع والخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

حملة صكوك تمويلية إسلامية

- تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.
- إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية.

ضريبة الدخل

تقوم الشركة بأخذ مخصص لضريبة الدخل وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢)، حيث ينص هذا المعيار على تسجيل الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق ما بين القيمة المحاسبية والضريبة للموجودات والمطلوبات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

الإحتياطي الإجباري

يتم تكوين الإحتياطي الإجباري وفقاً لأحكام المادة (٨٥) من قانون الشركات الأردني، وذلك باقتطاع ما نسبته ١٠% من صافي أرباح السنة، ويستمر الاقتطاع سنوياً على أن لا يتجاوز هذا الإحتياطي ربع رأسمال الشركة.

الأحداث اللاحقة

يتم تأثير القوائم المالية بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل القوائم المالية في حين أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي لا تتطلب تعديل القوائم المالية.

العملات الأجنبية

- عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملات أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.
- يتم الاعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الاعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن قائمة الدخل الشامل في الفترة التي ظهرت خلالها.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل، إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك التقديرات.

٥ النقد والنقد المعادل

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢٢٨,٦٦٢	٢٥٠,٧٣٣	حساب جاري لدى البنك

٦ أرصدة مدينة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١,٢٦١,١٨٨	١,٢١٨,٥٧٠	عوائد الإجارة وأقساط الإجارة المستحقة (*)

(*) يمثل هذا المبلغ ما يترتب على وزارة المالية "المستأجر" من أقساط وعوائد الإجارة المستحقة لعقد الإجارة المنتهية بالتمليك الغير مدفوعة والتي تخص العام الحالي.

٧ ممتلكات مؤجرة إجارة منتهية بالتملك

أرض ومباني مؤجرة (*)

دينار

٢٠١٩

التكلفة

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

مجمع الاستهلاك المتراكم

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩

إستهلاكات خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

صافي القيمة الدفترية

٣٤,٠٠٠,٠٠٠

٣٤,٠٠٠,٠٠٠

١٤,٧٣٣,٣٣٣

٦,٨٠٠,٠٠٠

٢١,٥٣٣,٣٣٣

١٢,٤٦٦,٦٦٧

٢٠١٨

التكلفة

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

مجمع الاستهلاك المتراكم

الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨

إستهلاكات خلال السنة

الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

صافي القيمة الدفترية

٣٤,٠٠٠,٠٠٠

٣٤,٠٠٠,٠٠٠

٧,٩٣٣,٣٣٣

٦,٨٠٠,٠٠٠

١٤,٧٣٣,٣٣٣

١٩,٢٦٦,٦٦٧

(*) قامت وزارة المالية (المستأجر) بإبرام عقد إجارة منتهية بالتمليك مع الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية لتمويل المشاريع الحكومية (المؤجر) لإستئجار قطعة الأرض رقم (٢٠٨) حوض رقم (٨) العبارة من أراضي عمان والبالغ مساحتها (١٥٢٨٥) وما عليها وما سيقام عليها. وذلك لمدة خمس سنوات ميلادية تبدأ بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٦ وتنتهي بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠٢١ مقابل بدل إيجار مبني بقيمة ٣٦,٧٧٢,٧١٣ دينار لكامل قيمة العقد.

٨ أرصدة دائنة أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩
دينار	دينار
٤٤,٩٦٦	٢١,٠٤١
١,٩٤٠	١,٠٢٠
٤٦,٩٠٦	٢٢,٠٦١

منح مؤجلة (إيضاح ٨/أ)

مصاريف مستحقة الدفع

المجموع

(١/٨) منح مؤجلة

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
-	٤٤,٩٦٦	الرصيد في بداية السنة
٧٢,٠٧٠	١٥,٠٠٠	المقبوض خلال السنة
(٢٧,١٠٤)	(٣٨,٩٢٥)	إطفاء منحة مؤجلة (إيضاح - ١٠)
٤٤,٩٦٦	٢١,٠٤١	الرصيد في نهاية السنة

يمثل هذا البند المنحة المقدمة من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة المالية) لتغطية المصاريف الإدارية للشركة.

٩ صكوك تمويل إسلامية

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٢٧,٣٥٦,٢٥٧	٢٠,٥١٧,١٩٤	الرصيد في بداية السنة
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤٠	حصة حملة الصكوك من صافي إيرادات التاجر المنتهي بالتمليك
(٧,٥٠٣,٤١٦)	(٧,٣١٥,٨٠٤)	المدفوع لحملة الصكوك
٢٠,٥١٧,١٩٤	١٣,٦٧٨,١٣٠	الرصيد في نهاية السنة

(٥) حملة صكوك تمويل إسلامية

إن حصة الشركة من عوائد المشروع ناتجة عن عقد الإيجار المنتهي بالتمليك والناتج عن الصك الإسلامي التالي:

نوع الصكوك المعروضة: إن الصكوك المعروضة هي صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك.

عدد الصكوك المعروضة: (٣٤,٠٠٠) صك إجارة منتهية بالتمليك.

الغاية من الإصدار: استكمال مبنى وزارة المالية الجديد والكائن في العاصمة عمان، والواقع شمال ميدان جمال عبد الناصر (دوار الداخلية) بجانب هيئة الأوراق المالية.

نوع العرض: عرض موجه للبنوك (الإسلامية والتقليدية) وصناديق الادخار والاستثمار والتقاعد وشركات التأمين والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وكما هو مبين في نشرة الإصدار.

تاريخ الإصدار: ٢٠١٦/١٠/١٧.

تاريخ الاستحقاق: ٢٠٢١/١٠/١٧.

فئات الصكوك المعروضة: تصدر الصكوك بقيمة (١,٠٠٠) دينار أردني (ألف دينار).

قيمة الصك الإسمية (١,٠٠٠) دينار أردني.

القيمة الإجمالية للصكوك: (٣٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وثلاثون مليون دينار أردني فقط لا غير.

تاريخ الإطفاء: ٢٠٢١/١٠/١٧.

التداول: الصكوك قابلة للتداول.

نسبة العائد المتوقع: (٣/٠١%) سنوياً مع مراعاة شروط نشرة الإصدار بهذا الخصوص، على أن يتم احتساب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وعلى أن تكون حصة الشركة الأردنية للصكوك الإسلامية من العائد النهائي ما نسبته، (٢/٥١%) سنوياً محتسب على أساس الرصيد غير المسدد للصكوك وذلك لتغطية مصاريفها.

التوزيع لدفعات العائد والأقساط المتوقعة: مع مراعاة فترة السماح، يتم تسديد الصكوك بموجب (١٠) أقساط متساوية قيمة كل منها (٣,٤٠٠,٠٠٠) دينار بالإضافة إلى بدل الإجازة المستحق على رصيد الصكوك تدفع كل (٦) أشهر.

إجازة هيئة الرقابة الشرعية المركزية: تمت إجازة هذه النشرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية المشكلة بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢) وذلك في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠.

مدير الإصدار: البنك المركزي الأردني.

أمين الإصدار: بنك صفوة الإسلامي (بنك الأردن دبي الإسلامي سابقاً).

وكيل الدفع: البنك المركزي الأردني .

الحافظ الأمين: البنك المركزي الأردني.

رقم الإيداع لدى هيئة الأوراق المالية: ١/٨/صك ٩٠٣٨/٢ وتاريخه ٢٠١٦/٨/٢٤.

تاريخ نفاذ النشرة: تم إنفاذ النشرة بموجب القرار رقم (٢٠١٦/٩) تاريخ ٢٠١٦/٩/٨ والصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية المشكل بمقتضى أحكام قانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٢).

١٠ الإيرادات

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦٠,٤٣٩	٤٣,٣٧١	حصة الشركة من عوائد المشروع (إيضاح - ١١)
٢٧,١٠٤	٣٨,٩٢٥	منح حكومية (إيضاح ١/٨)
٨٧,٥٤٣	٨٢,٢٩٦	المجموع

١١ صافي إيراد التأجير المنتهي بالتمليك/حصة حملة الصكوك

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
٦,٨٠٠,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠	أقساط الإجازة
٧٢٤,٧٩٢	٥٢٠,١١٢	عائد إجازة
(٦,٨٠٠,٠٠٠)	(٦,٨٠٠,٠٠٠)	استهلاك مباني مؤجرة إجازة منتهية بالتملك
(٦٠,٤٣٩)	(٤٣,٣٧١)	يطرح عائد الشركة (إيضاح - ١٠)
٦٦٤,٣٥٣	٤٧٦,٧٤١	المجموع

١٢ المصاريف الإدارية

٢٠١٨	٢٠١٩	
دينار	دينار	
١٩,٦٠٠	١٩,٩٠٠	أتعاب محامى
-	١٢,٠٠٠	أتعاب أمين الإصدار
٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	رسوم تسجيل الصكوك الإسلامية
١,٧٤٠	١,٧٤٠	أتعاب مهنية
٢٥٠	٢٥٠	رسوم ادراج صكوك لدى البورصة
١٤	٤٥	عمولات بنكية
٥٠٠	-	مكافآت
٢٧,١٠٤	٣٨,٩٣٥	المجموع

١٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

- تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.
- تتكون الموجودات المالية من الحساب الجاري لدى البنك والأرصدة المدينة الأخرى.
- تتكون المطلوبات المالية من الأرصدة الدائنة الأخرى.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.

١٤ إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

إن الشركة غير معرضة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها ومطلوباتها المالية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة، وترى الشركة بأنها ليست معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر الائتمان حيث تقوم بوضع سقف ائتماني للعملاء مع مراقبة الذمم القائمة بشكل مستمر، كما تحتفظ الشركة بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تعرض الشركة إلى احتمالية عدم تمكنها من الوفاء بالتزامات المتعلقة بالأدوات المالية، تعمل الشركة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التمويل اللازم من المساهم.

مخاطر العملات

تعرف مخاطر العملات بأنها الخطر الناتج عن تذبذب قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في سعر صرف العملات، إن معظم تعاملات الشركة هي بالدينار الأردني والدولار الأمريكي وإن سعر صرف الدينار مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي (١.٤١ دولار لكل دينار) وبالتالي فإن مخاطر العملات غير جوهري على القوائم المالية.

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الملكية، وتقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل، هذا ولم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية، وإن البنود المتضمنة في هيكل رأس المال تتمثل في رأس المال والإحتياطي الإجباري والأرباح المدورة والبالغ مجموعها ٢٣٥,٧٧٩ دينار أردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٩ (٢٠١٨ : ١٩٢,٤١٧ دينار أردني).